

لذلك لن يكون مجرب امام وزارة المالية سوى رفع الضرائب غير المباشرة ، الامر الذي يتوهمه الكثيرون في اطار فرض ضريبة القيمة الاضافية خلال هذه السنة . وربما سيكون هذا السبب الرئيسي لاعلان الحكومة عن نيتها في تأجيل تطبيق توصيات لجنة بن - شاحار حتى فرض ضريبة القيمة الاضافية ، التي ما زالت مطروحة على جدول اعمال الكنيست .

كذلك اوصت لجنة بن - شاحار بعدم المس بالعمالين في فترة الانتقال ، ومنحهم فترة محدودة لتسديد ديونهم القديمة لضريبة الدخل ، واذا لم يفعلوا ذلك يتم ربط ديونهم هذه بجدول غلاء المعيشة مع فرض فائدة عليها ( معاريف وهارتس ، ٧٥/٣/١٣ ) . وقد اعلن المحامي بوغز ناهسر ( خلال مقابلة مع اعضاء اللجنة في معاريف ، ٧٥/٣/١٤ ) ان اللجنة اكتشفت اثناء عملها ان ثلث العاملين المستقلين فقط قد انهوا دفع ديونهم لضريبة الدخل من سنة ١٩٧٢ ، وان السلف التي يدفعها هؤلاء لصندوق المالية لا تغطي سوى ٤٢٪ من الضريبة المزمين بدفعها على مداخيلهم الحقيقية .

#### توصيات اساسية

أكدت اللجنة في نهاية تقريرها انها تعتبر اقتراحاتها بشأن نسب ضريبة الدخل الجديدة والاعفاءات بالنسبة للفرد ، وقائمة ضريبة الشركات ، وربط سلم الضرائب بجدول غلاء المعيشة ، وتوسيع قاعدة الضريبة وغرض واجب تقديم الكشوفات الشاملة من قبل العمالين ، وتنفيذ ادارة الحسابات ، وفحص نماذج من التقارير خلال كل فترة وفرض فائدة على الديون لضريبة الدخل - بمثابة توصيات اساسية ، تعتبر مكملة لبعضها بحيث لا يمكن تطبيق جزء منها واهمال الاخر ، كما ان تطبيقها جميعا هو الشرط الاساسي لنجاح الاصلاح المقترح ( معاريف ، ٧٥/٣/١٣ ) .

#### ردود فعل مقبلة

حظي نشر توصيات لجنة بن - شاحار بالترحيب الشديد في اوساط وزارة المالية والهيئات ، فقد اعلن وزير المالية ، عند تسلمه التقرير ، « ان توصيات لجنة بن - شاحار ستكون بمثابة انقلاب في جهاز الضرائب ، وهناك امكانية لتطبيقها

العقوبات ، ثم فرض فائدة على الديون لضريبة الدخل ، وربطها بجدول الغلاء ، ونشر معلومات كافية ومنظمة بين الجمهور حول تطبيق قوانين ضريبة الدخل ( المصدر نفسه ) .

وقد اعلن احد اعضاء اللجنة ( خلال ندوة مع اعضائها في معاريف ، ٧٥/٣/١٤ ) ان نسبة الضريبة المنخفضة التي اقترحتها اللجنة ، تستل من ظاهرة اخفاء الضرائب . ووصف خطورة هذه الظاهرة من الناحية الاجتماعية بقوله : « ان الجمهور ينظر الى المواطن ... الذي لا يتعاطى اخفاء الضرائب ويمتنع عن دخله الحقيقي ، وكأنه انسان ساذج ومسكين ، لا يمكن الاعتماد على ذكائه وعلى قدرة تكيفه مع نظام المعيشة السذي يتحكم فيه الكذب والخداع ... »

« لا يمكن ان يقوم مجتمع صالح على هذا النحو . ومن اجل شفاء هذا المرض قررنا تقديم توصية بشأن خفض نسبة الضريبة ... وتوصية اخرى ... بشأن فرض ادارة حسابات جميع العمالين ، باستثناء المأجورين الذين يربحون اجرهم من عرق جبينهم ، وليس عندهم دخل اضافي عدا ذلك ... واستنتاجنا هنا واضح : ان مركز اخفاء الضرائب يدور حول اولئك السذجين لا يدبرون حسابات منتظمة » .

كذلك اعلن وزير المالية رابينوفيتش ( في مقابلة معه في معاريف ، ٧٥/٢/٢٨ ) ان « المالية ستلاحق اولئك الذين يخفون ويتهربون من دفع الضرائب .. وقد قدمت مشاريع الى الكنيست بشأن تشديد العقوبات ضدهم » .

#### قياس عائدات الضريبة والتعليمات بشأن فترة الانتقال

تدرت لجنة بن - شاحار ان خسارة خزينة الدولة نتيجة خفض الضرائب والغاء القروض الاثرية ستبلغ نحو ٥٠ مليار ليرة خلال السنة الاولى من تطبيق توصياتها . ولكنها اعلنت ايضا ان تعميق الجباية سيؤدي مع الوقت الى زيادة العائدات من الضرائب ( معاريف ، ٧٥/٢/١٣ ) . وقد اطلق هذا الامر عددا من المسؤولين ، لان تطبيق التوصيات سيؤدي الى زيادة العجز القائم في الميزانية الجديدة للسنة المالية ٧٦/١٩٧٥ ( انظر « قضايا اسرائيلية » - العدد السابق ) .